

إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي

دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة الفترة 2018 - 2022

The problem of tax collection in Algeria between the effectiveness of mechanisms and the risks of tax evasion**Case study of the Tax Directorate in M'sila -The period 2018 - 2022**د. مشقق الحسين^{1*}، ط. د. بشيش عبد المالك²¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، houcine.mechegueg@univ-msila.dz² جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، bechiche.abdelmalek@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024/01/27

تاريخ القبول: 2024/01/24

تاريخ الاستلام: 2023/09/19

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التحصيل والتهرب الضريبيين في الجزائر، واستعراض السبل الوقائية من ظاهرة التهرب الضريبي، حيث إعتد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، و توصلت الدراسة إلى أن أهم التحديات التي تواجه التحصيل الضريبي في الجزائر هي الاقتصاد غير الرسمي، و الطبيعة التصريحية للنظام الضريبي والتي تعطي هامش نسبي للتصريحات التلقائية بالوعاء الضريبي، والتي تكون غالبا غير دقيقة، وتتطلب أجهزة رقابة في غاية الكفاءة.

أوصت الدراسة بضرورة التحول من النظام الجبائي الكلاسيكي إلى النظام الجبائي الرقمي، وإنشاء خلية لليقظة القطاعية تهتم بجمع البيانات الضريبية بالتنسيق مع مختلف المصالح ذات الصلة.

كلمات مفتاحية: التحصيل الضريبي، التجنب الضريبي، الغش الضريبي، الرقابة الجبائية.

تصنيفات JEL: H21، H3، H26

Abstract:

This study aims to identify the reality of tax collection and evasion in Algeria, and to review preventive methods from the phenomenon of tax evasion, The study concluded that the most important challenges facing tax collection in

Algeria are the informal economy, in addition to the declarative nature of the tax system, which gives a relative margin for declarations. Automation of the tax base, which is often inaccurate, and requires highly efficient control devices.

The study recommended the necessity of shifting from the classical tax system to the digital tax system, and establishing a sectoral vigilance cell concerned with collecting tax data in coordination with various relevant departments.

Keywords: Tax collection, tax avoidance, tax fraud, tax control.

Jel Classification Codes: H26 ,H3 ,H21

1. مقدمة :

تحتل الضريبة مكانة هامة في اقتصاديات الدول، باعتبارها أهم مصادر التمويل للخزينة العمومية، كما تعتبر السياسة الضريبية من أهم السياسات المالية الداعمة للتأثير والتحكم في النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي عبر مجموعة من المراحل والأدوات المتناسقة.

يمثل التحصيل الجبائي المحطة الأخيرة من مراحل التنظيم الفني للضريبة، ومردود آليات التحصيل يقاس بالحصيلة الضريبية بأقل تكلفة من جهة، وتجاوب المكلف مع آليات التحصيل من جهة أخرى، والتي تنعكس على الامتثال أو تجنب دفع الضريبة في صور التهرب الضريبي، والتي تسعى برامج الإصلاح المتعاقبة في المنظومة الجبائية الجزائرية على التقليل من حدته، حيث أن نجاح سياسة الإصلاح الضريبي يتوقف على فعالية ومرونة الإدارة الضريبية، وقدرتها على تنفيذ مهامها بما يتناسب مع أهدافها، وإحداث الانسجام بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية.

1.1. إشكالية الدراسة: يتمثل السؤال الرئيسي في هذا البحث: ما هو واقع التحصيل الضريبي في ولاية المسيلة في ظل ارتفاع مستويات التهرب الضريبي؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مرتكزات آليات التحصيل الضريبي في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة آليات التحصيل الجبائي في تقليل فرص التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب بالمسيلة؟

2.1. فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- يرتكز نظام التحصيل الضريبي في الجزائر على الطرق الودية والطرق الجبرية؛

■ لا تحقق آليات التحصيل الجبائي المستوى المطلوب في تقليل فرص التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب بالمسيلة؟

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التحصيل الضريبي في الجزائر في ظل الجهود المبذولة لإصلاح الإدارة الضريبية في مواجهة التهرب الضريبي بمختلف صورته، حيث تأتي هذه الدراسة في ظل الواقع الاقتصادي المتميز بتفاقم وخطورة ظاهرة التهرب الضريبي، مما يستوجب تحليل وتقييم أدوات الإدارة الضريبية في مواجهته عبر دراسة وتحليل أدوات التحصيل، وأثرها في مكافحة هذه الجريمة الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية.

4.1. منهج الدراسة: إن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي تقتضيه طبيعة الموضوع، حيث تم الاعتماد على الكتب والمقالات والقوانين ذات الصلة، وبيانات المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة.

2. الإطار النظري للتحصيل الضريبي

1.2. تعريف التحصيل الضريبي:

يعرف التحصيل الضريبي على أنه عملية تحويل الضريبة من المكلف إلى الموازنة العامة من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية والفنية والإدارية، وتتم هذه العملية بطرق مختلفة، إما نقداً أو تحويلات أو غيرهما (ben ahmed & bouazza, 2022, p. 190).

فالتحصيل الضريبي يترجم مجموعة العمليات أو الآليات التي يحددها التشريع، يقوم بها المكلف والإدارة الضريبية أو وسيط بينهما، بحيث ينتج عنها نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، من أجل المساهمة في تمويل الميزانية العامة، ويكون نقل دين الضريبة في الحالة العادية طوعياً بإرادة المكلف كما قد يكون جبرياً إذا تعذر ذلك وتعتت المكلف في أداء الضريبة.

2.2. طرق التحصيل الضريبي:

بصفة عامة هناك طريقتين لتحصيل الضريبة؛ طريقة ودية وهي الطريقة العادية حيث يقوم المكلف وفقاً لهذه الطريقة بتسديد الضريبة طواعية بنفسه، وطريقة جبرية تقوم بها الإدارة الضريبة في حالة تعنت المكلف وعدم قيامه بتسديد الضرائب الخاصة به.

1.2.2. الطريقة الودية للتحصيل الضريبي: التحصيل الودي للضريبة هو إجراء عادي يتضمن استدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقاته الجبائية في الوقت المحدد طبقاً للتنظيمات

الجاري العمل بها، وعملية التحصيل الودي تعني توجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه الى الإدارة الضريبية ويتولى عملية دفع الأموال المستحقة عليه بنفسه وفي أجالها المحددة (مهوبي، 2014، صفحة 243).

وتتخذ عملية التحصيل الضريبي وفقا لهذه الطريقة عدة أشكال نذكر منها:
أ.التحصيل عن طريق التوريد المباشر من قبل المكلف: حيث يقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة في الأوقات المحددة للإدارة الضريبية، وتقوم هذه الطريقة على قيام المكلف من تلقاء نفسه بالتصريح بالمادة الخاضعة للضريبة في آجال معينة، ولكن يبقى على إدارة الضرائب الحق في المراقبة فيما بعد من أجل التأكد من صحة التصريحات المكتتبة من طرف المكلف (سماعين، جباية ومحاسبة المؤسسة، 2022، الصفحات 28-29).

ب.التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة: تتيح هذه الطريقة أمام المكلف دفع الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية (بن عزوز و مسقم، 2020، صفحة 521).

ج. التحصيل عن طريق الاقتطاع من المصدر: تنطوي هذه الطريقة على قيام شخص آخر غير المكلف بالضريبة وبقوة القانون باستقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم عليه حقوق وتوريدها إلى الإدارة الضريبية خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر تقنية الإقتطاع من المصدر أسلوبا يسهل على الإدارة الضريبية العمل، ويقلل من إمكانات التهرب الضريبي، كما تنشأ عنه حالة من التخدير تجاه الضريبة لدى المكلفين لكونهم يعتادون على السلوك والتصرف على أساس أن دخولهم هي تلك الدخول المخصص منها مبلغ الضريبة (قدي، 2018، الصفحات 72-73).

د. التحصيل عن طريق الدمغة: تستخدم هذه الطريقة خصوصا في دفع الضرائب على التداول، وذلك بقيام المكلف بإلصاق الطابع الذي اشتراه على العقود والوثائق الإدارية المتطلبة للطابع، أو عن طريق استعمال أو ختم بالطابع (شعباني، 2017، صفحة 38).

2.2.2. الطريقة الجبرية للتحصيل الضريبي: هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية في شكل متابعات، باستخدام الوسائل القانونية المتاحة في يد الدولة من أجل إجبار المكلفين المتقاعسين عن تسديد ديونهم الضريبية، وتتم وفق عدة إجراءات نذكر منها:

أ.التنبية أو الاخطار: يعتبر أول اجراء ردعي للمكلف المتماطل في تسديد دينه الضريبي، حيث ترسله الإدارة الجبائية للمكلف -مع ضمان وصوله- بحيث يتضمن كل المعلومات التي تخص المكلف والدين الضريبي.

ب.الغلق المؤقت للمحلات: يعتبر الغلق المؤقت للمحلات حسب ما جاء في قرار مجلس الدولة المؤرخ في 2003.11.18؛ أن الغلق الإداري للمحل هو اجراء من إجراءات التحصيل الجبري، تتخذه إدارة الضرائب متى كان الدين ذا طابع ضريبي؛

ج. الحجز: هو وضع ممتلكات تحت يد الإدارة الضريبية لمنع صاحبه من أن يقوم بأي عمل قانوني أو مادي من شأنه إخراج هذه الممتلكات من ضمان الدائن الحاجز، ويخص أملاك المكلف بنوعها العقارية (ماعد السكن الرئيسي) والمنقولة الممتنع عن التسديد، ولا يمكنه التخلص من الحجز إلا عن طريق تسديد الدين الضريبي.

د. البيع: وهي عملية تأتي بعد الحجز لمدة ثمانية أيام على الأقل، والتي تحكمها إجراءات شكلية تتمثل في: (الترخيص بالبيع، تقويم الأشياء المحجوزة، الاشهار بالبيع) (يحياوي، 2014، صفحة 401).

3. الإطار النظري للتهرب الضريبي:

1.3. مفهوم التهرب الضريبي: التهرب الضريبي هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه، سواء بتقديم بيانات مضللة للدوائر المالية، أو من خلال استخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة (لشلح، 2018، صفحة 262).

وقد يتم ذلك عند تحديد وعاء الضريبة وربطها، حينما يقوم المكلف بإخفاء بعض المادة الخاضعة للضريبة أو عندما يقدم إقرارا غير صحيح، كما يتم بمناسبة تحصيل الضريبة عنما يقوم المكلف بإخفاء أمواله ليفوت على الإدارة المالية أخذ حقها منه (قناوي، 2006، صفحة 106). فالتهرب الضريبي عموما هو ظاهرة يحاول المكلف بالضريبة عدم دفع دينه الضريبي كليا أو جزئيا بعد تحقق حدثها المنشئ باستخدام أساليب مشروعة أو غير مشروعة.

2.3. أنواع التهرب الضريبي:

1.2.3. التهرب المشروع: يطلق عليه التجنب الضريبي، هذا النوع من التهرب لا يتضمن مخالفات قانونية للتشريع الضريبي، أي أن المكلف بالضريبة لا يتحمل العقوبة في هذا النوع، ويعتمد في

غالب الأحيان على الثغرات الموجودة في هذا التشريع بالاستعانة بأهل الخبرة أو الاختصاص، فهو تهرب يتميز بعدم التجسد المادي للحادثة المنشئة للضريبة.

2.2.3. التهرب غير المشروع: يطلق عليه الغش الضريبي، أين تتم مخالفة التشريع الضريبي بشكل مقصود، باستخدام طرق احتيالية وطرق الغش المالي، بإخفاء الحقائق والمعلومات بهدف تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة، وعادة ما يقع مرتكبي هذا النوع من التهرب تحت طائلة العقوبات الجنائية والمدنية، في معظم الدول.

3.3. أسباب التهرب الضريبي: هناك أسباب عديدة تقود للتهرب الضريبي يمكن تصنيفها إلى:

1.3.3. أسباب متعلقة بالمكلف بالضريبة: من أهم الأسباب التي تقود إلى التهرب الضريبي هو غياب الوعي الضريبي لدى الأفراد والنظرة الخاطئة لمفهوم الضريبة (ضريبة دون مقابل)، وتبرئة المكلف نفسه من جريمة سرقة الأموال العامة للدولة، باستخدام أساليب محاسبية تحايليه بتضخيم النفقات وتخفيض الإيرادات، بحجة عدم إلحاق الضرر بالآخرين، والذي يقلل شعورهم بواجبهم تجاه الدولة بتحملهم جزءاً من الأعباء العامة، كما قد تقود سوء الحالة المالية للمكلف في بعض الأحيان إلى التهرب الضريبي.

2.3.3. أسباب متعلقة بالنظام الضريبي: يمكن أن يتيح النظام الضريبي مجالاً للتهرب من خلال:

- التعقيد في التشريعات الضريبية: يستغل المكلف بالضريبة غموض القوانين الضريبية وما ينجم عنها من ثغرات قانونية في التهرب الضريبي؛
- النظام التصريحي للنظام الضريبي: في ظل انخفاض الوعي الضريبي وضعف آليات الرقابة يفتح المجال للتلاعب بالمعلومة الضريبية عكس الضرائب التي تجبى من المصدر؛
- محاولات التشريع تحقيق العدالة الضريبية من خلال سياسات التحفيز والإعفاءات الجبائية؛

■ ارتفاع سعر وأوعية الضريبة، وسوء اختيار مواعيد دفعها بما لا يتلاءم ومقدرة المكلفين تزيد من الدافعية للتهرب من دفع الضريبة، أو محاولة تخفيضها من خلال تقليل الوعاء والانتقال من شريحة إلى شريحة أقل، عادة لا تؤدي معدلات الضرائب المرتفعة بالضرورة إلى زيادة تحصيل الضرائب، ولكنها قد تؤدي على الأرجح إلى التهرب الضريبي (ngotho & kerongo, 2014)؛

■ ضعف الرقابة المولدة للعقاب المفروض على المكلف، حيث أن شعور المكلف بضعف الرقابة يزيد من رغبته في التهرب، أين يقارن درجة الخطر، فإذا كانت قيمة ذلك العقاب أكبر من المبلغ

الذي يعود على المكلف إثر تهربه من الضريبة، يبتعد المكلف عن التهرب، أما في حالة العكس فيلجأ إلى التهرب؛

■ عدم استقرار التشريع الجبائي يخلق نوع من التذبذب في استمرارية المنظومة التشريعية الجبائية، حيث تفرض التعديلات المستمرة في القوانين المعدلة أو المكملة نوعا من الضبابية والغموض على النظام الضريبي؛

■ بطء عملية التحول الرقمي للإدارة الجبائية واستعمال الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري.

3.3.3. الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية:

■ يزداد التهرب الضريبي في أوقات الكساد ويقل في أوقات الرخاء، ويعزى ذلك إلى أن ارتفاع القدرة الشرائية للمكلفين وزيادة دخولهم، مما يتيح للمنتجين سهولة نقل عبء الضريبة للمستهلكين برفع أسعار المنتجات، مما يخلق نوع من الميول لتجنب التهرب الضريبي (فليح، 2011، صفحة 179)؛

■ في ظل عدم وجود آليات تضبط السوق وتفشي ظاهرة السوق الموازي يؤدي إلى انتشار فوضى السوق المحلي والاستيراد، وبالتالي يزداد حجم التهرب الضريبي؛

■ عدم فعالية سياسة الإنفاق العمومية، فعدم وجود نتائج ميدانية لمبررات دفع الضريبة، يشعر المكلف بعدم جدوى دفع الضريبة.

4.3. وسائل التهرب الضريبي: بالإضافة إلى استغلال المكلف بعض ثغرات النظام الضريبي، واستغلال التخفيضات والخصومات التي تؤثر على وعاء الضريبة؛ يلجأ المكلف بالضريبة إلى الأساليب المحاسبية والمادية التي قد تتاح أمامه من أجل التملص من دفع الضريبة كليا أو جزئيا والتي تأخذ الأشكال التالية:

1.4.3. التحايل المحاسبي: يسعى المكلف إلى إخفاء بعض العمليات المحاسبية، بهدف التقليل من الوعاء الجبائي من خلال:

1.1.4.3. التخفيض في الإيرادات: أين يقوم المكلف بعدم التصريح بكل أو جزء من الإيرادات التي تدخل في حساب الربح الخاضع للضريبة، بالنسبة للمكلفين المطالبين بمسك محاسبة حقيقية، مستعينا ببعض التصرفات غير القانونية والتي من بينها:

■ عدم فويرة بعض السلع من أجل تخفيض رقم الأعمال؛

- عدم تسجيل الإيرادات الناتجة عن بيع النفايات المستخرجة من مواد الصناعة التحويلية ونشاطات البناء؛
- عدم التصريح بالمداخيل الحقيقية بالنسبة للخاضعين للنظام المبسط لفرض الضريبة.
- 2.1.4.3. **المبالغة في تقدير النفقات الواجبة الخصم:** ومن بين مظاهرها:
 - زيادة تكاليف السلع، وزيادة نفقات الأجور، تضخيم أقساط الإهلاك؛
 - تسجيل مشتريات أو نفقات صيانة السيارات أو تسجيل ترميمات المباني الخاصة بالمؤسسة وهي في الواقع مستغلة من طرف مسيرها؛
 - تسجيل مصاريف إضافية في إطار المهام الوظيفية، لكن في واقع الأمر ماهي إلا مصاريف سفر للخارج لا تتعلق بالاستغلال.
- 3.1.4.3. **تركيب عمليات وهمية:** يعتبر هذا الشكل من الغش أكثر استعمالاً، حيث يتمثل مثلاً في إعداد مؤسسة تجارية لفواتير وهمية لا تطابق أي توريد حقيقي للسلع و الخدمات لحساب مؤسسة أخرى، و بذلك تتمكن هذه الأخيرة من خصم مبلغ الرسم على القيمة المضافة الوهمي من مبلغ الرسم على القيمة المضافة على مبيعاتها مما يؤدي إلى تخفيض الرسم على القيمة المضافة الواجب الدفع، أما في الحالة التي يكون فيها مبلغ الرسم على القيمة المضافة الوهمي أكبر من الرسم على القيمة المضافة على المبيعات فإنه من حق هذه المؤسسة الحصول على تعويض (استرجاع الرسم) يساوي مبلغ الفرق (فلاح، 2006، صفحة 82).
- 4.1.4.3. **التحايل المادي:** يكون إخفاء مادي عندما يغير المكلف بطريقة غير قانونية واقعة مادية ويقوم أساساً على إخفاء المكلف لأمواله التي تخضع للضريبة إخفاء كلياً أو جزئياً، وتأخذ هذه الطريقة عدة صور منها أن يمارس المكلف نشاطاً خفياً إلى جانب نشاطه الأساسي، أو أن يقوم ببيع منتجاته في السوق الموازية دون فواتير، أو خلق مؤسسات وهمية بأسماء مستعارة (خيدل و كيسي، 2021، صفحة 1056)، أو تزوير فواتير الاستيراد حيث تظهر عدد المواد المستوردة قليلة بهدف التهرب من الرسوم الجمركية.
- 5.3. **مكافحة التهرب الضريبي:** من بين الأساليب التي تساهم في تقليص حدة ظاهرة التهرب الضريبي:
 - تعزيز حق الاطلاع على ملفات المكلفين بصفة دورية لدى الهيئات ذات الصلة بالمكلف بالضريبة؛

- تحقيق العدالة الضريبية من خلال الشفافية وعدم التعسف في تقدير المادة الخاضعة للضريبة، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضريبة، ووضوح نماذج الإقرارات الضريبية؛
- إيجاد التوازن في معدلات الضريبة؛
- عدم المغالاة في منح الامتيازات الجبائية، مما يؤثر عكسا على حصيلتها؛
- الدقة في صياغة اللوائح الضريبية بما لا يدع مجال لاستغلال الثغرات القانونية؛
- رقمنة قطاع الضرائب وربطه بمختلف القطاعات الأخرى لتسهيل تدفق المعلومة الضريبية والمتابعة التقنية للملفات الضريبية؛
- تشديد العقوبات القضائية على المتهربين جبائيا، واستحداث هيئات مختصة بكامل الصلاحيات في متابعة التهرب الضريبي، ومحاكم ذات الاختصاص الضريبي؛
- تحسين العلاقات الإنسانية، والتي تعتبر من أهم الوسائل ذات الأثر البالغ على نفسية المكلف، بحيث تعمل على تحسين تصرفات الأفراد الموظفين بالإدارة الضريبية، تجاه المكلفين بالضريبة، وتخفيض حدة التوترات التي تحدث بينهما، ويتم عبر إحداث برامج التكوين النفسي لموظفي الإدارة الجبائية بهدف تحسين المعاملة تجاه المكلفين (ناصر، 2010، صفحة 132).

6.3. الجهود المبذولة لمواجهة التهرب الضريبي في الجزائر:

- تحاول الجزائر كغيرها من الدول التخفيف من وطأة التبعات الاقتصادية للتهرب الضريبي، من خلال وضع إطار قانوني للرقابة الجبائية، الذي يوضح سلطة وصلاحيات الدولة وحقوقها تجاه المكلفين بالضريبة، أثناء تأدية مهامها في مكافحة جريمة التهرب الجبائي.
- #### 1.6.3. الإجراءات الوقائية: لضمان فعالية الرقابة الجبائية، قامت الإدارة بمجموعة من التدابير الهيكلية والتقنية الوقائية للتقليل من حدة هذه الظاهرة تمثلت في:
- إقامة مديرية فرعية للرقابة الجبائية على المستوى المحلي، ومديرية الأبحاث والمراجعات على المستوى المركزي؛
 - إنشاء بطاقيّة وطنية وقوائم لأسماء المتهربين من الضريبة وفقاً للتعليمات الوزارية رقم 97-127 المؤرخة في 26/07/1997، المتاحة لمختلف المصالح ذات الصلة بملفات المتهربين؛
 - عصنة الإدارة الجبائية، وتعميم استعمال البطاقيّة الجبائية الرقمية؛

- تبسيط التشريعات الضريبية، وتحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية؛
 - تعزيز وتكوين الموارد البشرية، من أجل تفعيل التحقيقات الجبائية لدى مفتشي الضرائب؛
 - تفعيل الدور الإعلامي عبر وسائل الاتصال التقليدية والحديثة؛
 - استحداث إجراء التلبس الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 2013، وبالتالي تصحيح حالات التهرب والتصدي لها في الوقت المناسب، ومراقبة النشاطات قصيرة المدى، والتدخل قبل انتهاء آجال الالتزامات التصريحية (جازية و مهدي، 2022، صفحة 471)؛
 - منح امتيازات جبائية لتشجيع المكلفين إلى الانضمام للاقتصاد الرسمي؛
 - على الصعيد الدولي إبرام اتفاقيات جبائية دولية، بهدف مكافحة الازدواج والتهرب الضريبي.
- 2.6.3. تفعيل أدوات الرقابة الجبائية: الرقابة الجبائية عبارة عن فحص شامل للتصريحات الجبائية والوثائق والمستندات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، بهدف التأكد من صحة وصدق المعلومات التي تحتويها ملفاتهم المحاسبية والضريبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي الساري المفعول (بن عثمان و ولبي ، 2017، صفحة 147)، وتأخذ الرقابة الجبائية عدة أشكال وتحقق مجموعة من الأهداف كما يلي:

الجدول 01: "أشكال وأهداف الرقابة الجبائية"

الأهداف	أشكال الرقابة الجبائية	
مراقبة شكل وكيفية التصريحات بغض النظر عن صحتها (فحص الأخطاء المادية).	الرقابة الشكلية	الرقابة العامة
الفحص الشامل والانتقادي للمعلومات المصرح بها من طرف الكلف ومقارنتها مع المعلومات المتاحة للإدارة الجبائية والتي لها لصلاحيات طلب التوضيحات.	الرقابة على الوثائق	
فحص محاسبة المكلف للتأكد من مدى مصداقيتها ومطابقتها مع المعطيات المادية وغيرها.	الرقابة على المحاسبة	الرقابة المعمقة
هو تحقيق يستهدف فترة معينة (تقل عن سنة جبائية) أو نوع من أنواع الضرائب.	التحقيق المصوب على المحاسبة	
هي رقابة تستهدف قياس الدخل الجبائي الحقيقي ومقارنته بالدخل المصرح به بصفة شاملة (أملاك، خزينة).	التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة	
التدخل المشترك لمصالح الضرائب، الجمارك، التجارة،	الرقابة عن طريق الفرق	أنواع أخرى للرقابة

المختلطة	والتأكد من تطبيق التشريعات.
الرقابة الفنية	مراجعة القياس المادي للمعاملات العقارية (القيمة السوقية للعقارات المبنية وغير المبنية)

المصدر: من اعداد الباحثين

4.البيئات المستحدثة في سنة 2023 لمحاربة التهرب الجبائي:

1.4.المجلس الأعلى لضبط الواردات : صدر في العدد الأخير (49) من الجريدة الرسمية مرسوم رئاسي يتضمن إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات وتحديد تشكيلته ومهامه، ويتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي رقم 23-284 المؤرخ في 01 أوت 2023، المتضمن إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات وتحديد تشكيلته ومهامه، وفيما يتعلق بالمهام، يكلف المجلس الأعلى لضبط الواردات بتحديد وتوجيه السياسة المنتجة في مجال ضبط الواردات ودراسة ، واقتراح التدابير الرامية إلى حماية الإنتاج الوطني لحلوله محل الواردات، وتحسين نظام المعلومات المتعلقة بتحديد حاجات السوق الوطنية بالإضافة إلى اقتراح التدابير الرامية إلى مكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة عند الاستيراد، ومحاربة تضخيم الفواتير عند الاستيراد.

2.4.المجلس الوطني للجبائية: بتاريخ 10 جولية 2023، وبإشراف وزير المالية، تم تنصيب أعضاء المجلس الوطني للجبائية، وذلك بحضور أعضاء المجلس المكون من ممثلين عن الدوائر الوزارية ذات الصلة بنشاط قطاع المالية، وخاصة قطاع الضرائب، وممثلين عن الجمعيات والاتحادات والتنظيمات المهنية والهيئات الاقتصادية والخبراء الجامعيين، يعتبر هذا المجلس هيئة استشارية تحت وصاية وزير المالية ويكتسي أهمية بالغة في:

- يعتبر أحد آليات إصلاح الإدارة الجبائية وعصرنتها، كما أنه يعكس التزام السلطات العمومية بالمضي قدما من أجل بناء صرح إدارة تشاركية في القطاع المالي، لاسيما في مجال تأسيس منظومة جبائية فاعلة وفعالة تستجيب لمتطلبات تنمية الاقتصاد الوطني؛

-توطيد الحوار الاجتماعي وتكثيف علاقة الإدارة الجبائية بشركائها الاجتماعيين، باعتبارهم وسطاء بين الإدارة والمواطنين، وإشراكهم في البحث وتطوير المنظومة الجبائية؛

- يعتبر بمثابة منبر التبادل الفكري وعرض الرؤى المهنية التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتعزيز الفعالية الجبائية، والذي سيعمل على تحسين مناخ الأعمال وتعزيز مصداقية

مؤسسات الدولة من خلال توفير بيئة جبائية عادلة ومستقرة، تضمن توزيعا واستخداما فعالا وأمثل للموارد المالية، فضلا عن كونه يسعى لتثقيف وتوعية المواطنين حول أهمية الضرائب؛ -تقييم النظام الجبائي واقتراح وإبداء الآراء حول الإجراءات والتدابير الجبائية.

5. واقع التحصيل والتهرب الضريبي في الجزائر-المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة نموذجاً، الفترة 2018 إلى 2022-

نظرا لتعدد الضرائب في الهيكل الضريبي الجزائري، ستقتصر دراستنا على كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات وذلك للأهمية النسبية للضريبتين في الحصيلة الضريبية.

1.5. واقع تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات في ولاية المسيلة:

سنقوم بتحليل مستويات تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات المصرح بهما من طرف المكلفين في ولاية المسيلة في الفترة من 2018 الى 2022 بالاستناد على بيانات المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة، ولتسهيل هذه العملية تم اعداد الجدول التالي:

الجدول 02: "حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات المصرح بهما الفترة 2018-2022 (المبالغ دج)"

السنة	البيان	الضريبة على الدخل الإجمالي	الضريبة على أرباح الشركات
2018	الضرائب المثبتة خلال السنة	7 016 380 931	542 836 943
	المبالغ المحصلة خلال السنة	7 016 380 931	542 836 943
	نسبة التحصيل	100%	100%
2019	الضرائب المثبتة خلال السنة	7 456 950 065	425 854 203
	المبالغ المحصلة خلال السنة	7 456 950 065	425 854 203
	نسبة التحصيل	100%	100%
2020	الضرائب المثبتة خلال السنة	7 379 819 306	399 375 999
	المبالغ المحصلة خلال السنة	7 379 819 306	399 375 999
	نسبة التحصيل	100%	100%
2021	الضرائب المثبتة خلال السنة	7 852 524 212	354 595 270
	المبالغ المحصلة خلال السنة	7 852 524 212	354 595 270
	نسبة التحصيل	100%	100%

405 482 761	7 117 378 018	الضرائب المثبتة خلال السنة	2022
405 482 761	7 117 378 018	المبالغ المحصلة خلال السنة	
100%	100%	نسبة التحصيل	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة

يوضح الجدول رقم (02) الضرائب المثبتة، والمصرح بها من طرف المكلفين، وكذا المبالغ المحصلة منها، ونسبة التحصيل الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة 2018-2022 بالمديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة، حيث نلاحظ أن نسبة تحصيل الضرائب المصرح بها من طرف المكلفين خلال فترة الدراسة هي 100%، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- نسبة كبيرة من الضريبة على الدخل الإجمالي تحصيل وفقا لطريقة الاقتطاع من المصدر، وبالخصوص صنف الرواتب والأجور، وهي طريقة فعالة للتحصيل ولا تتيح فرص التهرب الضريبي؛
- المكلف بالضريبة هو الذي يقوم بحساب الضريبة والتصريح بها بنفسه، وهذا ما يولد الرضى بهذه الضريبة، وبالتالي يقوم بتسديدها كاملة.

كما نلاحظ ارتفاع حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي في سنة 2019، لتتخفف قليلا سنة 2020، بسبب جائحة كورونا وتبعاتها الاقتصادية، ثم ترتفع قليلا سنة 2021 نظرا لزوال الجائحة تدريجيا، لتعاود الانخفاض بنسبة كبيرة سنة 2022 ويرجع هذا الانخفاض الى الأسباب التالية:

- إعفاء المداخل الشهرية التي تقل عن 30 000 دج من الضريبة على الدخل الإجمالي الوارد في المادة 31 من قانون المالية لسنة 2022؛
- التخفيض الجديد للضريبة على الدخل الإجمالي الوارد في نفس المادة السابقة، والذي يمس المداخل الشهرية التي تفوق مبلغ 30 000 دج وتقل عن 35 000 دج؛
- تغيير الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي الذي جاء به قانون المالية لسنة 2022، في نفس المادة السابقة.

أما بالنسبة لحصيلة الضريبة على أرباح الشركات يتضح من خلال الجدول رقم (02)؛ الانخفاض المستمر من سنة 2018 الى سنة 2021، ثم ترتفع قليلا سنة 2022. ويرجع هذا الانخفاض في حصيلة الضرائب على أرباح الشركات المصرح بها لعدة أسباب نذكر منها:

- عمل مسيري الشركات على تخفيض الأرباح المصرح بها لدى مصالح الضرائب، من أجل دفع ضرائب أقل، في صور متعددة للتهرب الضريبي تتضمن تخفيض الإيرادات المصرح بها ورفع الأعباء المصرح بها إضافة الى محاولة إخفاء جزء من رقم الأعمال؛
- الركود الاقتصادي بسبب التغيرات السياسية للبلاد، وتراجع أسعار النفط، إضافة لجائحة كورونا.

2.5. و وقع التهرب الضريبي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات:

سنحاول تفسير مستويات التهرب الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي وكذا الضريبة على أرباح الشركات والمكتشف عن طريق مختلف أشكال الرقابة الجبائية، والمجسد في الجداول الضريبية المعدة من طرف المصالح الجبائية، وقد تم الاعتماد على بيانات المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة في الفترة من 2018 الى 2022.

1.2.5. و وقع التهرب الضريبي من الضريبة على الدخل الإجمالي في ولاية المسيلة: للوقوف على

حجم التهرب الضريبي من الضريبة على الدخل الإجمالي في ولاية المسيلة تم اعداد الجدول التالي:

الجدول 03: "حجم التهرب الضريبي من الضريبة على الدخل الإجمالي في المديرية الولائية

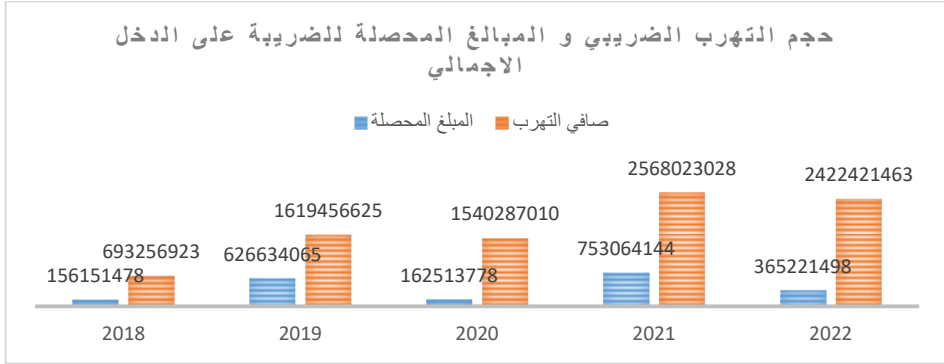
للضرائب بالمسيلة للفترة 2018- 2022 (المبالغ دج)"

السنة	صافي التهرب	المبالغ المحصلة	نسبة التحصيل
2018	693 256 923	156 151 478	22,52%
2019	1 619 456 625	626 634 065	38,69%
2020	1 540 287 010	162 513 778	10,55%
2021	2 568 023 028	753 064 144	29,32%
2022	2 422 421 463	365 221 498	15,08%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة

يوضح الجدول مبالغ التهرب الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي المكتشفة عن طريق مختلف أشكال الرقابة الجبائية، والصادرة عن طريق الجداول خلال الفترة من 2018 الى 2022، ويقصد بصافي التهرب حجم التهرب الضريبي مطروح منه التخفيضات الممنوحة من مصلحة الضرائب للمكلفين الملتزمين بتسديد ديونهم الجبائية، ولإعطاء صورة توضيحية لحجم التهرب الضريبي تم اعداد الشكل البياني التالي:

الشكل 01: "المبالغ المحصلة من إجمالي التهرب الضريبي من الضريبة على الدخل الإجمالي في المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة في الفترة (2018-2022)، (المبالغ دج)"



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 03.

من خلال الجدول رقم (03) و الشكل رقم (01)، نلاحظ ارتفاع المبالغ المتهرب من تسديدها سنة 2019 لأكثر من الضعف مقارنة بسنة 2018، ثم تنخفض قليلا سنة 2020، ويفسر هذا الانخفاض الى تداعيات جائحة كورونا على الإدارات العمومية و منها مصالح الرقابة الجبائية، حيث قلت فعاليتها في كشف التهرب الضريبي، سواء من ناحية عدد الملفات الخاضعة للرقابة، أو من ناحية الجهد و الوقت المبذول لدراسة الملف الواحد، لتعاود الارتفاع بشكل كبير سنة 2021 نظرا لتعافي الحالة الصحية، ونجاعة مصالح الرقابة الجبائية في كشف التهرب الضريبي بمختلف أشكال الرقابة، حيث بلغت 2 569 287 089 دج، ثم تنخفض قليلا سنة 2022 حيث سجلنا مبلغ 2 425 850 967.

أما تحصيل المبالغ المتهرب من تسديدها فيظل محدودا رغم التخفيضات والتسهيلات المقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة، ويرجع ضعف تحصيل الحقوق والغرامات المتهرب منها أساسا الى:

- وجود مكلفين وهميين ليس لهم مقر جبائي ولا يقومون بالتصريحات الجبائية؛
- عدم تفعيل الآليات الجبرية للتحصيل.

2.2.5. و وقع التهرب الضريبي الخاص بالضريبة على أرباح الشركات في ولاية المسيلة:

يمكننا تلخيص حجم التهرب الضريبي من الضريبة على أرباح الشركات في الجدول التالي:

الجدول 04: "المبالغ المحصلة من إجمالي التهرب الضريبي للضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة 2018-2022 في المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة (المبالغ دج)"

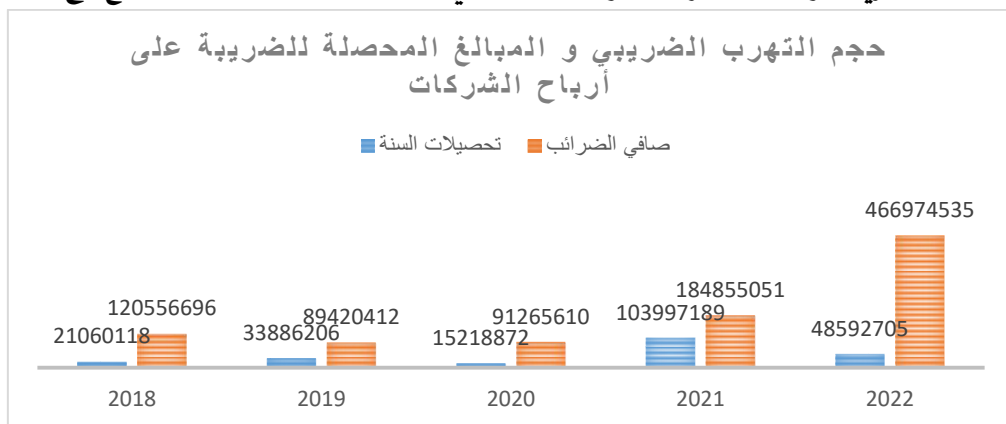
السنة	صافي التهرب	المبالغ المحصلة	نسبة التحصيل
2018	120 556 696	21 060 118	17,47%
2019	89 420 412	33 886 206	37,90%
2020	91 265 610	15 218 872	16,68%
2021	184 855 051	103 997 189	56,26%
2022	466 974 535	48 592 705	10,41%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة.

يوضح الجدول 04 مبالغ التهرب الضريبي من الضريبة على أرباح الشركات المكتشف عن طريق مختلف أشكال الرقابة الجبائية، والصادرة عن طريق الجداول خلال الفترة من 2018 الى 2022، يقصد بصافي التهرب حجم التهرب الضريبي مطروح منه التخفيضات الممنوحة من مصلحة الضرائب للمكلفين الملتزمين بتسديد ديونهم الجبائية.

وللتوضيح أكثر، واعتمادا على معطيات الجدول أعلاه ندرج الشكل التالي:

الشكل 02: "المبالغ المحصلة من إجمالي التهرب الضريبي من الضريبة على أرباح الشركات في المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة في الفترة (2018-2022)، (المبالغ دج)"



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 04.

من خلال معطيات الجدول رقم (04) والشكل رقم (03)، نلاحظ انخفاض المبالغ المتهرب من تسديدها سنة 2019 وكذلك سنة 2020 مقارنة بسنة 2018، ويفسر هذا الانخفاض للأسباب

المذكورة سابقا، والمتعلقة أساسا بمخلفات جائحة كورونا، لتعاود الارتفاع الى أكثر من الضعف سنة 2021، نظرا لتعافي الحالة الصحية، ومع تطوير أساليب الرقابة، وتكثيف الجهود المبذولة من طرف مصالح الرقابة الجبائية، إرتفع حجم التهرب المكتشف سنة 2022 الى أكثر من الضعف مقارنة بسنة 2021.

6. الخاتمة: من خلال استعراضنا لموضوع آليات التحصيل الجبائي وأثرها على جريمة الغش الجبائي، وتحليلنا للمعطيات المستقاة من المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة، وقفنا على مجموعة من التحديات التي تحول دون نجاعة وفعالية آليات التحصيل في مواجهة التهرب الضريبي، وفق برامج الإصلاح، منها ما يتعلق بالنظام الضريبي في حد ذاته، ومنها ما يتعلق بالمكلف بالضريبة. إن دراستنا لموضوع بحثنا هذا مكنتنا من استخلاص النتائج وتقديم التوصيات التالية:

1.6. نتائج الدراسة:

- يشتمل نظام التحصيل الضريبي في الجزائر على توليفة من الآليات الودية والجبرية التي تهدف إلى المحافظة على إيرادات الخزينة العمومية؛
- المشرع الجزائري يجرم واقعة التهرب الضريبي ويقر لها عقوبات جزائية وجبائية، سواء كان المكلف شخصا طبيعيا أو معنويا؛
- نسبة كبيرة من الضريبة على الدخل الإجمالي على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة، تحصل وفقا لطريقة الاقتطاع من المصدر، وبالخصوص صنف الرواتب والأجور، وهي طريقة فعالة للتحصيل ولا تتيح فرص التهرب الضريبي؛
- أثرت تداعيات جائحة كورونا على جودة الخدمة العمومية، ومنها مصالح الرقابة الجبائية، من خلال مستوى فعاليتها في كشف التهرب الضريبي من ناحية عدد الملفات الخاضعة للرقابة؛
- تحصيل المبالغ المتهرب من تسديدها يظل محدودا، رغم التخفيضات والتسهيلات المقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة، ويرجع ضعف تحصيل الحقوق والغرامات المتهرب منها أساسا الى عدم تفعيل الآليات الجبرية للتحصيل؛
- يصطدم مسار الإصلاح الجبائي في مواجهة التهرب الضريبي بإشكالية السوق الموازي الذي يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية؛

- عدم ملاءمة التشريعات الضريبية في الجزائر للتحويلات العميقة في المعاملات التجارية، وظهور التجارة الإلكترونية يقلص حجم العائدات الضريبية نظرا لصعوبة تحديد الحدود المكانية والزمانية بين طرفي المعاملة الرقمية؛
 - إن النظام الضريبي نظام تصريحي يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف، وهذا ما يزيد من مساحة التهرب الضريبي؛
 - يساهم تعدد الضرائب في إرهاق كاهل المكلف، مما يولد البحث عن أساليب التهرب الجبائي؛
 - يساهم الإصلاح الهيكلي للإدارة الضريبية في الجزائر في جانبه المتعلق بتخصيص مصالح ضريبية لكل فئة من فئات المكلفين بالضريبة، في فعالية الرقابة الجبائية، مما يشجع على الإلتزام الضريبي للمكلفين بالضريبة، نظرا لضمان تناسب الخدمات الضريبية؛
 - يساهم نقص الوعي الضريبي، أي نقص الثقافة الضريبية والنظرة السلبية تجاه الضريبة لدى المكلفين، في رفع نسب التهرب الضريبي، كما تتحمل الإدارة الضريبية توتر هذه العلاقة، بسبب عدم المرونة في المعاملة الضريبية.
- 2.6. إقتراحات الدراسة :
- التحول من النظام الجبائي الكلاسيكي إلى النظام الجبائي الرقمي، وإجبارية استعمال الشيكات في المعاملات التجارية وتشجيع أنظمة الدفع الرقمية؛
 - التسريع في وتيرة دخول الهياكل المبرمجة في إطار مشروع العصرية (مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب) حيز الخدمة والعمل على تحسين جودة الخدمة الضريبية؛
 - التدقيق في النصوص القانونية المحددة لجريمة التدليس الجبائي بما لا يدع مجالاً للتأويل أو التحايل؛
 - تفعيل آليات الرقابة المستمرة من قبل إدارة الضرائب، وتقليص مدة الفحص وتقديم مبررات مقنعة للتصحیحات الضريبية ومحاربة الفساد الإداري، بمعاقبة أي تستر عن التبليغ عن مرتكبي هذه الجريمة، وبالمقابل تحفيز مصالح التحصيل الجبائي ذات الحصيلة المرتفعة؛
 - تبسيط القوانين والإجراءات الجبائية وشفافيتها بما يضمن تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف؛
 - إنشاء خلية لليقظة الجبائية تهتم بجمع البيانات الضريبية بالتنسيق مع مختلف القطاعات ذات الصلة (الضرائب، التجارة، الجمارك، العدالة).

- تفعيل آليات التدخل الميداني لأعوان الرقابة الجبائية للتأكد من قانونية المعاملات التجارية.

7. قائمة المراجع:

- صالح بزة ، و أمينة بن خزناني . (2020). جباية المؤسسة دروس وتمارين محلولة (الإصدار 01). برج بوعريج، الجزائر: دار الباحث.
- عادل علي فليح. (2011). المالية العامة والقانون المالي والضريبي. عمان، الأردن: إثناء للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد قدي. (2018). مقدمة في القانون الضريبي وجباية المؤسسات. القبة، الجزائر : دار الخلدونية.
- عزت قناوي. (2006). أساسيات في المالية العامة. الفيوم، مصر: دار العلم للنشر والتوزيع.
- بوعلام ولهي . (2018). جباية المؤسسة. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- عيسى سماعين. (2022). جباية ومحاسبة المؤسسة. الجزائر: الصفحات الزرقاء العالمية.
- لطفي شعباني. (2017). جباية المؤسسة. الجزائر: الصفحات الزرقاء العالمية.
- محمد علي الربيدي، و محمد سعيد الحاج. (2013). المحاسبة الضريبية. صنعاء، اليمن: جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- جمال الدين سيليني. (2021). فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية (أطروحة دكتوراه). 132. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02.
- لخضر عبيرات. (2018). فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (أطروحة دكتوراه). 205. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأغواط: جامعة عمار ثليجي.
- محمد فلاح . (2006). السياسة الجبائية –الأهداف والأدوات(أطروحة دكتوراه). 82. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر03.
- أحمد عرفة أحمد محمد. (2021). العوامل المتعلقة بقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 ودورها في التحصيلات الضريبية(رسالة ماجستير). كلية الأعمال، عمان-الأردن:- جامعة الإسراء.
- أحمد بسباس ، و محمد دوة. (2021). أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية. مجلة القانون العقاري(15)، صفحة 121.
- أحمد خيدل، و زهرة كيسي. (2021). جريمة التهرب الضريبي،. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 14(01)، صفحة 1056.
- أمير جازية، و رزيقة مهدي. (2022). التهرب الضريبي كأحد تحديات الإدارة الجبائية – حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12(01)، صفحة 471.
- صافية لشلح. (ديسمبر، 2018). تفعيل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الجبائي. مجلة المقريري للدراسات المالية والإقتصادية، 02(02)، صفحة 262.
- عائشة بن عثمان، و بوعلام ولهي . (ماي، 2017). تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء،. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 10(17)، صفحة 147.

- عبد المؤمن بن صغير. (جوان, 2020). اشكالية تحصيل الجباية المحلية ومتطلبات اصلاحها في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، 05(02)، صفحة 10.
- محمد الصالح مباركي. (أكتوبر, 2021). التحصيل الضريبي واقع وآفاق. مجلة الأحياء، 21(29)، صفحة 1076.
- مراد مهبوبي. (سبتمبر, 2014). اجراءات تحصيل الضريبة. أي فعالية؟. مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، 20(39)، صفحة 243.
- مراد ناصر. (جوان, 2010). إشكالية التهرب الضريبي. مجلة الحقيقة، 09(02)، صفحة 132.
- منير بن عزوز، و مريم مسقم. (2020). دور الادارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي. مجلة طينة للدراسات العلمية الإكاديمية، 03(05)، صفحة 521.
- نصيرة يحيواوي. (جوان, 2014). تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر. مجلة معارف، 09(16)، صفحة 401
- ben ahmed, m., & bouazza, a. (2022). The challenges of the tax collection from the electronic content in Algeria: A field study on a group of tax practitioners. journal of economic integration, 10(04), p. 190.
- ngotho, j., & kerongo, f. (2014). : Determinants of Revenue Collection in Developing Countries, Kenya's Tax Collection. journale of managemnt and business administration, 01(01), p. 07.